

روبرت مابرو*

نפט العراق في الاعتبارات الأميركية لشن الحرب

العراق بلد نفطي رئيسي حَبَّتْه الطبيعة باحتياط نفطي ضخم، ويتمتع بطاقة إنتاجية تبلغ نحو 2.8 مليون برميل يومياً. وفي السنوات الأخيرة، بلغ حجم صادراته النفطية الذروة، إذ وصل إلى مستوى يقرب من 2 مليون برميل يومياً، بموجب برنامج الأمم المتحدة المعروف باسم "النفط في مقابل الغذاء". وعلى الرغم من العقوبات الأميركية التي تمنع شركات النفط الأميركية من شراء النفط من العراق مباشرة، فقد استوردت الولايات المتحدة النفط العراقي بشرائه من شركات روسية وفرنسية وصينية وغيرها من الشركات غير الأميركية. بل إن الواردات الأميركية من النفط العراقي اقتربت من مليون برميل يومياً في أواخر التسعينات. والأهم من ذلك كله أن احتمالات حدوث تطورات في صناعة النفط في المستقبل كبيرة جداً في هذا البلد الذي دمرته الحروب الحمقاء التي شنها والعقوبات التي جلبها على نفسه. وهذه القدرة الكامنة الضخمة تثير شهوة شركات النفط في كل أنحاء العالم، من الشركات القديمة الكبرى (التي كانت تعرف سابقاً بالشقيقات السبع)، إلى الشركات الأميركية والأوروبية، إلى عدد كثير من الشركات الوافدة الجديدة - روسية وماليزية وصينية وما شابه.. وقد فاوضت هذه الشركات كلها، باستثناء الأميركية والبريطانية، الحكومة العراقية للتوصل إلى مذكرات تفاهم على أمل أن تصبح هذه عقوداً للاستثمار في الحقول النفطية العراقية بعد رفع العقوبات. وحدها شركة "لوك أويل"، وهي شركة روسية مهمة، وشركة أو شركتان ثانويتان، وقَّعت عقوداً ملزمة، لكن الحكومة العراقية ألغت اتفاق "لوك أويل" في كانون الأول/ديسمبر 2002 عندما عرفت أن الشركة فاتحت أعضاء في المعارضة العراقية في الخارج للحصول على ضمانات بأنهم سيحترمون العقد، إذا ما تسلموا مقاليد الحكم بعد وقوع حرب تشنها الولايات المتحدة.

لا يقتصر الأمر على أن العراق بلد نفطي مهم، بل إن الولايات المتحدة، في الجانب الآخر من المعادلة، مستهلكة كبيرة لا تشبع شهوتها إلى هذا الوقود السائل الذي يبقى على حركة السيارات والشاحنات والسفن والطائرات. وهي تواجه وضعاً أخذ يزداد فيه

(*) مدير معهد أكسفورد لدراسات الطاقة (أكسفورد).

استهلاكها من النفط وواراداتها النفطية كل سنة تقريباً في العقود الأخيرة، بينما ينخفض إنتاجها المحلي بوتيرة تنازلية في المدى الطويل (لا شك في أن الإنتاج ارتفع في بعض المناسبات لفترات قصيرة نسبياً، على سبيل المثال في أعقاب تطوير ألاسكا أو بعض الاستثمارات في المناطق العميقة داخل البحر في خليج المكسيك). ولا ترى الحكومة الأميركية، ولا أي خبير أو مراقب، نهاية في الأفق لهذا الاعتماد المتنامي على الواردات النفطية. فجغرافية البلد، وطريقة نمو المدن، كما في لوس أنجلوس وهيوستون، حيث تنتشر الامتدادات الحضرية على مساحات شاسعة، ويتعذر توفير خدمات نقل عام لهذه الوحوش الحضرية على درجة كافية من الفعالية، كل ذلك يضمن هيمنة السيارات والطائرات في الولايات المتحدة على نحو متزايد لفترة طويلة مقبلة.

يوضح بعض المعطيات هذه النقاط. ففي سنة 2000، بلغ استهلاك الولايات المتحدة من النفط 19.7 مليون برميل يومياً. ولإعطاء فكرة عن أهمية هذا الرقم، يكفي القول إنه يساوي تقريباً مجموع صادرات دول أوبك من النفط. وبلغت واردات الولايات المتحدة من النفط ذروة تزيد قليلاً على 10 ملايين برميل في اليوم، وهذا حجم يعادل 30% من النفط الذي يتم الإتجار به في العالم بأسره. وحتى لو ازداد الاستهلاك الأمريكي بمجرد معدل متوسط يبلغ 1.5% في السنة بين الآن وسنة 2020، فسيصل الاستهلاك إلى 26.5 مليون برميل يومياً في هذه السنة الأخيرة. وهذه زيادة مقدارها 7 ملايين برميل في اليوم، أي ما يعادل تقريباً إنتاج المملكة العربية السعودية الكامل من النفط الخام في سنة 2002.

لقد كانت الحكومة الأميركية، قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر بزمان بعيد، تشعر بالقلق إزاء ضمان موارد الطاقة. وجرى التعبير عن ذلك في تقرير مهم عن الطاقة الوطنية أعدته لجنة برئاسة نائب الرئيس تشيني ونشر في أيار/مايو 2001، أي قبل أشهر من مهاجمة الطائرات المختطفة مركز التجارة العالمي وتدميره في نيويورك، وتدمير جناح من مبنى البنتاغون في واشنطن. وكي تقلل الإدارة الجمهورية الجديدة الاعتماد على الواردات وتعزز أمن الطاقة، اعتمدت على سياسات العرض والطلب، وتحديدًا على تنمية مصادر الطاقة المحلية، ولا سيما الغاز والطاقة النووية. وثمة إشارات أيضاً إلى حدوث تغيير في نمط الاستيراد، وتحديدًا التحول بعيداً عن المصادر "غير المضمونة" لمصلحة الدول المصدرة للنفط في نصف الكرة الغربي (كندا والمكسيك وفنزويلا وكولومبيا) وحوض الأطلسي (بحر الشمال، وربما دول ساحل إفريقيا الغربي). ويكمن الخلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين بشأن هذه المسألة في أن الجمهوريين يفضلون سياسات العرض والطلب، بينما يفضل الديمقراطيون تدابير خفض الطلب. كما أن الديمقراطيين يعنون أكثر بالبيئة، ولذلك يعارضون سياسات

العرض والطلب التي تشجع المشاريع في أماكن مثل ألاسكا، حيث تسبب حتماً التلوث والدمار البيئي.

إن الاعتماد على الواردات ليس مشكلة خطيرة إن كانت مصادر التوريد الخارجية مضمونة سياسياً (انعدام الحروب والثورات وأعمال التخريب، إلخ)، وتقنياً (عدم إخفاق الإنتاج بسبب استنزاف المورد الطبيعي، وضعف كفاءة الإدارة، وقصور مستويات الاستثمار، إلخ). غير أن الولايات المتحدة تعتقد أن بعض مصادر العرض غير مضمون. إذ إنه قبل 11 أيلول/سبتمبر، كانت نظرتها إلى الشرق الأوسط أن الأنظمة فيه عرضة للثورات (كما حدث في إيران سنة 1979) وأنه عرضة لمخاطر عدم الاستقرار السياسي المرافق للحروب الإقليمية. ولدينا الحرب العربية - الإسرائيلية سنة 1973، والحرب العراقية - الإيرانية الطويلة خلال 1980 - 1988، وحرب الخليج خلال 1990 - 1991. باختصار، اعتُبر الشرق الأوسط منطقة مضطربة. ولم تعزّز أحداث 11 أيلول/سبتمبر المساواة هذا الانطباع فحسب، بل أدت أيضاً إلى حدوث تغيير جذري في نظرة الولايات المتحدة إلى المملكة العربية السعودية. فقبل 11 أيلول/سبتمبر، كان يُنظر إلى المملكة العربية السعودية على أنها حليف موثوق به، لكن عرضة لانعدام الاستقرار. أما بعده، فقد صار ينظر إلى المملكة على أنها ليست بلداً صديقاً حقاً، لأن سياساتها أدت دوراً - ربما عن غير قصد - في توليد الإرهاب، كما أنها تبقى عرضة لانعدام الاستقرار. ومع ذلك، فإن المملكة العربية السعودية هي أكبر مورد للنفط في الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة.

السؤال الذي يثيره كل ما تقدم هو: ماذا نفعل لتعزيز أمن الطاقة المعروضة؟ صدرت على الفور إجابات متنوعة طرحتها عدة أطراف مهتمة، ولا سيما جماعات الضغط التي لديها أجندة سياسة خارجية مؤيدة لإسرائيل. وقد ركزت إحدى الإجابات المبكرة على فكرة التجارة نصف الكروية. ووفقاً لهذه الرؤية، ينبغي للولايات المتحدة أن تستورد معظم حاجاتها النفطية من بلاد واقعة في القارة الأميركية. لكن هذا ليس حلاً ممكناً على المديين القصير والمتوسط. فلا كندا، ولا المكسيك، قادرتان على زيادة صادراتهما إلى الولايات المتحدة بخفض صادراتهما إلى بلاد أخرى، لأن معظم تجارتهما النفطية (كلها في حالة كندا) يتم مع الولايات المتحدة تحديداً. وثمة متسع محدود لدى فنزويلا لتبديل وجهات صادراتها، لكن الأحداث التي يشهدها هذا البلد اليوم تظهر أن انعدام الاستقرار السياسي ليس مقصوراً على الشرق الأوسط. فدول أميركا اللاتينية عرضة أيضاً لأحداث وقوى سياسية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وعلى أي حال، فإن إمكان زيادة إنتاج النفط في المكسيك محدود؛ وثمة في كندا إمكان فقط لاستخراج النفط الثقيل من الرمل القيري، لكن إنتاجه مكلف جداً لأنه يتطلب حرق

الغاز الطبيعي لفصل القطران عن الرمل، كما يتطلب طرقاً ملائمة للبيئة من أجل التخلص من الرمل بعد استخراج النفط. وتستطيع فنزويلا، إذا كانت مستقرة سياسياً وناجحة اقتصادياً، تطوير احتياط النفط الثقيل الهائل في حزام أورينوكو بتكاليف معتدلة. لكن هذا توقُّع للمدى الطويل، وربما لا تتحقق الشروط السياسية الضرورية (الاستقرار اللازم لبناء ثقة المستثمرين الأجانب) إلا بعد حين. وهكذا، فإن الاكتفاء الذاتي النفطي لنصف الكرة الغربي ما هو سوى وهم في الوقت الحاضر.

إن الإجابات الأحدث فيما يتعلق بمسألة إلى من تتوجه الولايات المتحدة هي بالنسبة إلى البعض روسيا وبحر قزوين، وبالنسبة إلى آخرين ساحل إفريقيا الغربي. فالإنتاج النفطي في روسيا ينمو بمعدل 0.4 - 0.5 مليون برميل في اليوم، وهذا المسار الذي بدأ سنة 2002 سيتواصل حتى سنة 2005، أو سنة 2006. لقد كانت أوروبا، ولا تزال، هي وجهة الصادرات النفطية الروسية. وإذا ما نما الإنتاج بوتيرة أسرع من الاستهلاك المحلي (وهو أمر شديد الاحتمال)، فسيتعين على روسيا تصدير كميات أكبر، وقد تجد عندئذ السوق الأوروبية مشبعة تقريباً. وسيتعين على شركات النفط الروسية إيجاد سوق أخرى في أميركا أو الشرق الأقصى أو إفريقيا. وستتوجه الشركات ذات العقلية التجارية إلى الأسواق الأقرب أولاً لتقليل التكلفة الناتجة من أسعار الشحن الأعلى. وربما يقلل النفط الروسي بعد سنة أو اثنتين اعتماد الولايات المتحدة على وارداتها من الشرق الأوسط، لكن هذا الانفراج لن يستمر أكثر من أربع أو خمس سنوات. والسبب في ذلك هو أن الاستهلاك الأميركي في تلك الأثناء سيزداد على الأرجح، بينما يقف الإنتاج الروسي عند حد معين. كما أن على المرء ألا يتوقع حدوث معجزة كبيرة في بحر قزوين. سيزداد إنتاج النفط في تلك المنطقة وصادراته منها، لكن ذلك لن يكون كافياً لتعويض الهبوط المتوقع في نفط بحر الشمال.

يكن في ساحل إفريقيا الغربي، ولا سيما في أنغولا ونيجيريا، إمكانات جيدة، لكن ليست استثنائية. كما أن على المرء ألا يقلل من شأن المشكلات السياسية والاجتماعية والإنسانية التي تحيط بهذين البلدين.

إن مسألة الزيادات المحتملة في الإنتاج في هذا البلد أو ذاك، أو في هذه المنطقة أو تلك، يجب ألا تقوِّم، بصورة عامة، بمعزل عن التطورات التي تحدث في أماكن أخرى من العالم في مجالي العرض والطلب. نعم، يمكن أن يتوقع المرء، من دون أن يكون على خطأ، ازدياد الإنتاج في روسيا وبحر قزوين والمناطق العميقة داخل خليج المكسيك وساحل إفريقيا الغربي والبرازيل. ويستطيع المرء أن يرى مستقبلاً يطور فيه النفط الثقيل جداً في فنزويلا وكندا. لكن، في الوقت نفسه، سيزداد الطلب على النفط في العالم، وسينخفض الإنتاج في الحقول النفطية الأميركية الساحلية وفي بحر الشمال ودول الشرق الأوسط غير الأعضاء في أوبك (عمان وسورية ومصر) وماليزيا وإندونيسيا. لذا

يجب وضع الزيادة على الطلب والانخفاض في عروض بعض البلاد في مقابل الزيادات المتوقعة في روسيا وأماكن أخرى. فما يهم هو الرصيد الصافي لكل هذه التطورات عندما يتعلق الأمر بتقويم احتمالات اعتماد الولايات المتحدة على واردات النفط من الشرق الأوسط.

وعند هذه النقطة من البحث يدخل العراق.

يبدو أن ثمة مجموعات ضغط أميركية، مدركة لهذا الوضع، تعلق آمالها على العراق. فهي تعتقد أن النصر العسكري الأميركي (وهو شبه محقق) سيؤدي إلى مجيء حكومة موالية للولايات المتحدة (وهو أمر مؤكد في البداية، لكن المرء يتساءل كم يمكن أن تمكث في السلطة أي حكومة عراقية تأتي في أعقاب الحرب؟)، الأمر الذي يجعل النفط العراقي مصدراً آمناً ومتنامياً لتزود الولايات المتحدة خاصة، والغرب عامة، بالنفط.

لقد بينا أن العراق يملك الإمكانيات، وأن الولايات المتحدة مستميتة في السعي لإيجاد طرق لتعزيز أمن وارداتها النفطية، لا على المدى القصير فحسب، بل على المدى الطويل أيضاً. ومن هنا تأتي المغريات التي تدفع الكثيرين من المعلقين في وسائل الإعلام وغيرها إلى القول إن الغايات النفطية هي التي تحفز الحرب المتوقعة على العراق بقيادة الولايات المتحدة (أو المطلب الأميركي بتغيير النظام القائم في العراق سلماً أو حرباً).

شخصياً، أعتقد أن النفط ليس العامل الرئيسي الذي يدفع الحكومة الأميركية إلى السعي لتغيير النظام في العراق، وهو هدف يدعمه حشد عسكري ضخم ينطوي على تهديدات صريحة بالحرب. إنما الهدف الرئيسي هو شفاء الجروح العميقة الناجمة عن الهجمات الفظيعة في 11 أيلول/سبتمبر. لقد أصابت الهجمات النفس الأميركية في الصميم؛ فهذا الشعب الذي خاض الحروب خارج أرضه، وعانى الإصابات، لم يتعرض قط لقنابل العدو أو نيرانه في الداخل. وعندما حدث ذلك، تحطم إحساسه القديم بالأمن. كما أصابت الهجمات شعور هذا الشعب بأنه قوة عظمى، أو القوة العظمى الوحيدة في العالم منذ نهاية الثمانينات.

ربما يعتقد المرء أن "الحرب على الإرهاب" هي الوسيلة المباشرة للأخذ بالتأثر وتحقيق أمن أكثر في المستقبل. لكن الحرب على الإرهاب إجراء طويل لا نهاية له. وهي لا تشتمل على أعمال مدهشة وانتصارات حاسمة، وإنما هي شبيهة في طبيعتها بعمليات الشرطة التي تؤدي إلى اعتقال بعض المشبوهين، وتليها محاكمات متأخرة ومطولة. وقد شاء الحظ العاثر أن يختفي المتهمان الرئيسيان: أسامة بن لادن والملا عمر. ربما يكونان متوفين، لكن لم يعثر على جثتين تؤكدان ذلك، وربما يكونان في قيد الحياة، لكنهما متواريان في مكان لا يعلمه إلا الله.

لذلك كان لا بد من القيام بعمل مدهش. والحرب على النظام السياسي المنتقد بشدة في العراق، النظام المتهم بتخزين أسلحة دمار شامل قد تقع ذات يوم - من يدري؟ - في أيدي الإرهابيين، تبدو الخيار الوحيد متاح. وأعتقد أن الحافز الرئيسي والضروري هو هذا الأمر بالضبط.

إن للحرب، أو تغيير النظام من دون حرب، فوائد أخرى يمكن أن تعتبرها الحكومة الأميركية مكافآت إضافية. وربما أن القرار بالحرب كان سيتخذ حتى لو لم تكن هذه الاعتبارات الأخرى موجودة، إذ لا بد من فعل شيء لشفاء الجروح وتطمين الشعب الأميركي إلى أن القوة الأميركية حقيقية، ويدها طويلة.

أول هذه الاعتبارات هو الطبيعة الاستراتيجية أو الجيوسياسية. فعلى القوة العظمى الوحيدة أن تذكر العالم بأنها قوة عظمى حقاً. ووجود الولايات المتحدة في العراق هو طريقة للإشارة إلى روسيا والصين أن أميركا تحكم منطقة مهمة من العالم قد يكون لهاتين الدولتين طموح إلى ممارسة نفوذهما فيها. وهي طريقة لتذكير أوروبا المتمردة بأن الولايات المتحدة، وفقط الولايات المتحدة، هي الدولة العظمى. وهي طريقة فضلى لممارسة نفوذها من قلب المنطقة في إيران وسورية والعراق والأردن والمملكة العربية السعودية، وربما ممارسة هذا النفوذ لفرض حل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، حل لن يكون للأسف مؤتياً جداً للقضية العربية.

المجموعة الثانية من الاعتبارات تتعلق بالنفط، لكنها أضعف كثيراً، وأكثر إثارة للجدل. وسنبيّن أن النفط لن يكون في البداية مكافأة وإنما مصدراً لبعض المشكلات. كما أن الفوائد الطويلة الأجل التي يتوقع البعض في الولايات المتحدة أن تأتي من النفط العراقي - تدني الأسعار الناجم عن إضعاف أوبك، وانخفاض الاعتماد على المملكة العربية السعودية، والأرباح الكبيرة التي ستجنيها شركات النفط الخاصة الأميركية والغربية - ربما لن تتحقق إلا لفترات وجيزة وقصيرة الأمد.

إن الحرب إذا ما وقعت ستؤدي إلى انقطاع إنتاج النفط العراقي وصادراته، حتى لو كان احتلال آبار النفط هو الخطوة العسكرية الأولى التي تقدم عليها الولايات المتحدة. فمما لا شك فيه أن القوة العسكرية لا يمكنها في البداية تأمين كل المنشآت التي تمكّن من استخراج النفط وتدفقه - آبار النفط والأنابيب والخزانات ومحطات التصدير في الموالي، إلخ.

عندما تدور رحى الحرب العراقية، ستُحرم السوق العالمية نحو 2 مليون برميل في اليوم. وهذا يمثل اليوم حجم صادرات العراق النفطية التي تتكون من 1.6 - 1.7 مليون برميل في اليوم بموجب برنامج الأمم المتحدة للنفط في مقابل الغذاء، وبيع العراق ما مقداره 0.3 - 0.4 مليون برميل في اليوم بصورة مشروعة تقريباً للأردن

وسورية وتركيا.

يرى بعض المحللين أن الأعمال العدائية العسكرية قد لا تدوم طويلاً. لكن من المؤكد، على أي حال، أن سعر النفط سيرتفع في البداية نتيجة انقطاع تصدير النفط العراقي. وسيكون هذا الارتفاع مهماً جداً إذا ما وقع أي من الحوادث التالية:

(أ) بدء الحرب العراقية قبل أن يعود إنتاج النفط الفنزويلي إلى 1.5 – 2 مليون برميل في اليوم على الأقل؛

(ب) بدء الحرب العراقية ومخزون النفط التجاري الأميركي متدن جداً، كما هو الحال اليوم؛

(ج) نجاح العراقيين في نسف آبار النفط كما فعلوا في الكويت سنة 1991؛

(د) تأخر الولايات المتحدة في تحرير احتياطها النفطي الاستراتيجي، و/أو تأخر المملكة العربية السعودية في زيادة إنتاجها؛

(هـ) نجاح العراق في توجيه صواريخه إلى المنشآت النفطية السعودية أو الكويتية وإلحاق الأضرار بها.

إذا ما وقعت هذه الأحداث كلها معاً، وهو أمر مستبعد جداً، أو شبه مستحيل، فستفقد أسعار النفط من عقالتها بطريقة لم يشهد التاريخ مثيلاً لها من قبل. لكن اجتماع الأحداث في البنود أ، ب، ج ليس بعيد الاحتمال بالمطلق، ولا اجتماع البندين أ، د.

إذا بدأت الحرب قبل أيار/مايو، فستقع بصورة مؤكدة تقريباً قبل أن تعاود فنزويلا إنتاجها المرتفع (مع أنه سيكون دون الذرى التي بلغها مؤخراً). لذا فإن احتمال حدوث البند أ مرتفع جداً. وإذا بدأت الحرب في شباط/فبراير، فستقع قبل أن يعود مخزون النفط التجاري الأميركي إلى مستوياته السوية. وفي تلك الحالة، من المؤكد اجتماع البندين أ، ب معاً.

أمّا فيما يتعلق بالبند ب، فتوحي التجارب السابقة بأن الولايات المتحدة لن تحرر النفط على الفور من احتياطها النفطي، على أمل إقناع المملكة العربية السعودية بالتصرف كخط دفاع أول وترك الاحتياط الاستراتيجي ملاذاً أخيراً. غير أن الأمور مختلفة هذه المرة. فإذا ما تحقق البند أ، أو البندان أ، ب، أو حتى البنود أ، ب، ج، أو البندان أ، ج فحسب، يجب أن يتوقع المرء أن تحاول الحكومة الأميركية تخفيف فداحة الوضع على الفور بتحرير النفط من مخزونها الاستراتيجي.

أعتقد شخصياً أن البند هـ مستبعد، لكن لا شك في أن تأثيره النفسي في السوق سيكون عالياً جداً، سواء وقع أو لم يقع في سوق تعتقد بإمكان حدوث ذلك. في الحالة الأولى، أي وقوع البند هـ، سترتفع أسعار النفط ارتفاعاً حاداً جداً بصورة موقته، إلى

حين تقويم السوق لمقدار الأضرار. وفي الحالة الثانية سترتفع الأسعار في البداية بسبب المخاوف غير المبررة، ثم تنهار.

لم أضف إلى لائحة الأحداث المحتملة استخدام سلاح النفط من قبل البلاد العربية لإظهار الغضب تجاه شن الولايات المتحدة لحرب ستؤدي إلى سقوط كثير من الضحايا العرب. وسبب هذا الإغفال هو أن الأدلة المتوفرة تشير كلها إلى أن البلاد العربية لا تفكر في استخدام النفط، ولا تستطيع استخدامه من الناحية السياسية. فمن الثابت أن سلاح النفط يكون متاحاً إذا رغبت حكومة، أو مجموعة من الحكومات، في الاستفادة من وجوده. ويستطيع البلد المصدر للنفط خفض إنتاجه وصادراته، أو فرض إيقاف صادراته إلى وجهات معينة إذا رغب في ذلك. غير أن هناك ثلاثة أسباب مهمة توضح لماذا لا يريد أحد إشهار هذا السلاح وإعلان حرب اقتصادية على قوة عظمى.

أول الأسباب وأهمها أننا نعيش اليوم في عالم ليس فيه قوة عظمى سوى الولايات المتحدة. واقتصادها، كما قلنا سابقاً، يعتمد على النفط كثيراً. وأي حظر للصادرات النفطية إليها يعتبر على الفور سبباً للحرب، على أساس أنه سيكون بمثابة ضيق اقتصادي. وليس هناك قوة موازية لقوة عظمى أخرى، كما كانت الحال سنة 1973، عندما كان في إمكان الاتحاد السوفياتي إيقاف محاولة أميركية لاحتلال آبار النفط في المملكة العربية السعودية، أو في مكان آخر في الخليج. اليوم، سيؤدي الحظر النفطي بصورة مؤكدة تقريباً إلى الاحتلال الأميركي العسكري لحقول النفط في الشرق الأوسط. والقوات موجودة هناك، وما من قوة، سواء كانت دولة أوروبية أو روسيا أو الصين، ستعارض هذا التدخل.

السبب الثاني هو أن سلاح النفط أداة مربكة وتؤدي حتماً إلى إلحاق الضرر بدول صديقة في أوروبا وإفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا. وهو ليس سلاحاً يمكن توجيهه بدقة إلى البلد الذي يستهدفه. والسبب، ببساطة، أن سوق النفط العالمية كيان موحد يضم كل الدول المستوردة في العالم. وستضطر الدول جميعها، سواء كانت صديقة أو عدوة، إلى دفع الأسعار العالية التي يتسبب بها استخدام سلاح النفط.

السبب الثالث هو أن ارتفاع الأسعار سيشتج الدول المستوردة على تبني سياسات طاقة طويلة الأمد تخفض الطلب على النفط وتقلل عائداته في المستقبل، على الرغم من ارتفاع عائدات البلاد المصدرة في البداية.

وبالإجمال، سيكون تأثير الحرب على العراق في المدى القصير ارتفاع الأسعار. لكن حجم الارتفاع ومدته يتوقفان على العوامل أ - هـ الواردة أعلاه. الحرب المبكرة (شباط/فبراير إلى أيار/مايو 2003) سيكون لها تأثير أشد من تأثير الحرب التي تتأخر عدة أشهر (مثل أيلول/سبتمبر 2003)، إذا ما تساوت الأمور الأخرى. وسترتبط

مدة اضطراب السوق في البداية، بقوة، بطول مدة الأعمال الحربية أو بنجاح الرئيس صدام حسين في نسف حقول النفط العراقية، لأن ذلك سيحرم السوق العالمية 2 مليون برميل يومياً إلى ما بعد انتهاء الأعمال الحربية بمدة طويلة.

لننتقل الآن إلى المدى الأبعد. أولى مهمات الحكومة العراقية الجديدة ستكون إخماد الحرائق في حقول النفط إذا ما أضرمتم النيران فيها أو، بخلاف ذلك، إصلاح الأضرار التي سببها أكثر من عشرين عاماً من الافتقار إلى الاستثمارات والصيانة غير الكافية. وستكون المهمة الثانية إعادة التفاوض مع شركات النفط الأجنبية في شأن شروط اتفاقات المشاركة في الإنتاج التي ستقوم هذه الشركات بموجبها بالاستثمار في تطوير الحقول الجديدة.

يريد منا بعض المعلقين أن نصدق أن هذه الحكومة ستوافق على عقود مؤاتية كثيراً لشركات النفط الأجنبية. وهذا أمر مستبعد جداً لسببين: الأول أن الحكومة الجديدة ستكون بحاجة ماسة إلى العائدات المالية، لذا لن تضحي بها من دون ضرورة لإرضاء الشركات التي ستتنافس في الحصول على قطعة من الكعكة العراقية. والسبب الثاني هو أن لاتفاقات المشاركة في الإنتاج تاريخاً طويلاً، ولذلك هناك معايير مقبولة على نطاق واسع وممارسات راسخة تبين الشروط التي يرضى بها الفرقاء. وهذا لا يعني عدم وجود فسحة للمفاوضات، لكن "التفريط كثيراً" لن يكون النتيجة المرجحة.

ستسعى الحكومة العراقية الجديدة لزيادة الإنتاج في البداية. لكن إن أدت هذه السياسة إلى انهيار الأسعار وانخفاض كبير في العائدات، على الرغم من زيادة الإنتاج، فسيكون العراق أول بلد يتوجه إلى أوبك داعياً إلى تبني سياسة تثبيت الأسعار. فالعائدات مسألة حاسمة وحيوية. وما يطرحه بعض المعلقين من أن حرباً ناجحة على العراق ستؤدي إلى نهاية أوبك، أو ستعجل فيها، غير مقنع لكل من يدرك سلوك دول العالم الثالث المصدرة للنفط وأهدافها.

وعلى الرغم من أن من المحتمل جداً أن تزداد صادرات النفط العراقية إلى الولايات المتحدة، فمن غير الواضح البتة إن كان مثل هذه الزيادة سيكون بالضرورة على حساب صادرات المملكة العربية السعودية إلى أميركا، أو أنه سيسد فجوة بسبب زيادة الاستهلاك الأميركي المحلي بسرعة أكبر من زيادة الإنتاج المحلي، وبسبب هبوط الإنتاج في بحر الشمال.

أخيراً، من المهم أن نذكر أولئك الذين يعتقدون أن النفط العراقي سيقع في قبضة الولايات المتحدة بأن ذلك هراء. فنفت العراق هو للعراق. وللعراق تراث طويل في تأمين النفط لن يتبخر لمجرد تنصيب حكومة موالية للولايات المتحدة في بغداد. بل على العكس من ذلك، ربما ينبعث هذا التأميم بعد فترة قصيرة بقوة أشد إذا ما انتهجت الولايات المتحدة سياسة خرقاء، واعتبر الشعب أن الحكومة العراقية "الصديقة"

■ للولايات المتحدة تتصرف ضد مصالح بلدها.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>